مَجلَة اللُغَة الوَظِيفِيـة

دورية علمية نصف سنوية محكمة يصدرها مختبر نظرية اللغة الوظيفية
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر -

العدد السابع
سبتمبر
2017

رصـاصة في قصيـدة ثورة إنسـان و جمـال أسلوب

العدد السابع
سبتمبر 2017

Revue de
la langue fonctionnelle

مجلة اللغة الوظيفية

Numéro 7
septembre 2017

ISSN : 2437 - 0967
رقم الإيداع :2014-1617

مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن مخبر نظرية اللغة الوظيفية

المجلس العلمي لمجلة اللغة الوظيفية:

أ.د عبد المالك مرتاض جامعة السانية وهران ، الجزائر

أ.د سعد عبد العزيز مصلوح ، جامعة الكويت

ا.د أيمن علي محمد ميدان ، جامعة القاهرة، مصر

أ.د عمر عتيق ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين

أ.د حسن عبد العليم يوسف ، جامعة قناة السويس مصر

أ.د سعيد بنكراد، جامعة الرباط ، المغرب

أ.د أحمد حساني، جامعة دبي الامارات

أ.د عبد القادر فيدوح، جامعة قطر قطر

أ.د عبد الحميد زهيد ، جامعة مراكش المغرب

أ.د شعيب حليفي، جامعة الدار البيضاء المغرب

أ.د مصطفى الصمدي، جامعة الدار البيضاء ، المغرب

أ.د ناصر اسطنبول، جامعة السانية وهران ، الجزائر

أ.د أحمد عرابي ، جامعة تيارت ، الجزائر

أ.د عز الدين الناجح، جامعة السعودية ، السعودية

أ.د العربي عميش، جامعة الشلف ، الجزائر

أ.د عبد القادر توزان، جامعة الشلف، الجزائر

أ.د محمد زيوش، جامعة الشلف ، الجزائر

هيئة التحرير:

مدير المجلة: أ.د العربي عميش، مدير مخبر نظرية اللغة الوظيفية.

مدير النشر: أ.د عبد القادر توزان

رئيسة التحرير: د: طاطة بن قرماز

مساعد التحرير: د: سهيلة ميمون

أعضاء هيئة التحرير:

د: مجيد هارون

د:أسية متلف

د: صفية بن زينة

أ: أمينة فلاق عريوات

التدقيق اللغوي:

د: عبد القادر بعداني

د: محمد بن بالي

قواعد النشر:

- يجب أن يكون البحث أصليا لم ينشر من قبل ، وأن يتفادى الباحث السرقة الذاتية والسرقة الغيرية.

- يجب ألا يتجاوز البحث12 صفحة .

- يجب أن يكون البحث تطبيقياتماشيا مع أهداف مجلة اللغة الوظيفية المسطرة والتي منها ضرورة وضوح الإشكالية والانتهاء إلى نتيجة والإحاطة بالموضوع المعالج ، مع تحقيق الإضافة المعرفية والتزام المنهجية الواضحة ، والتوثيق العلمي، والسلامة اللغوية ، ودقة التعبير.

- يحق للمجلة تعديل البحث عند الضرورة.

ـ تخضع جميع البحوث إلى التحكيم والتقويم العلميين وفق التقاليد العلمية المعمول بها أكاديميا.

تقبل البحوث باللغات الثلاث: اللغة العربية/ اللغة الفرنسية / اللغة الانجليزية.

ينبغي أن ترسل البحوث مطبوعة بصيغة :Word

وأن تكتب العناوين الرئيسة بخط simplified arabic :حجم: 14

العناوين الفرعية: simplified arabic :حجم:12

الهوامش: بخط: simplified arabic :حجم:12

المصطلحات: times new roman بحجم: 12

البحوث باللغة الأجنبية :times new roman حجم:14

مقاييس تأطير صفحة البحث: أعلى02 /اسفل02/يمين02/يسار01.

يرفق البحث بملخصين باللغة العربية وباللغة الأجنبيةوألا يتجاوز الملخص الواحد 200 كلمة .

يشترط أن يكون عنوان البحث مع الكلمات المفتاحية باللغتين: العربية والأجنبية

تثبت التوثيقات أسفل صفحات البحث

تكتب قائمة المصادر والمراجع في آخر البجث

ترسل المشاركات العلمية إلى بريد مدير مجلة اللغة الوظيفية :

l.amiche@univhb-chlef.dz

رقم الهاتف: 0772449385

عنوان المقال و اسم صاحب المقال	الصفحة
كلمة التصدير	1
الثورة الجزائرية في الشعر العربي الحديث رؤية أسلوبية **حسن يوسف: جامعة قناة السويس/الإسماعيلية /مصر**	3
اقترانُ جوابِ الشّرطِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطًا بالفاءِ **حصّة بنت زيد بن مبارك الرّشود:جامعة أم القرى /المملكة العربية السعودية**	19
الأسلوبية التأثرية في الخطاب الشعري عند مفدي زكريا قصيدة (ادفعوها) نموذجا **شبيرة الريغي: جامعة المسيلة/الجزائر**	39
أثر ظاهرتي الاختيار و التركيب في التشكيل الأسلوبي لقصيدة "صوت جيش التحرير" لمحمد العيد آل خليفة **يونس بوناقة :جامعة الشلف /الجزائر**	51
التضافرات الأسلوبية في شعر محمد العيد آل خليفة قصيدة ثورة بنت الجزائر أنموذجا **صابرة بن قرماز: جامعة الشلف / الجزائر**	63
ظواهر أسلوبيّة في قصيدة "إلى جميلة بوحيرد" لبدر شاكر السّياب **أحمد ملياني :جامعة الشلف /الجزائر**	76
البنية الشعرية في ديوان "مع الشهداء" لـ "أحمد الطيب معاش **سمرة عمر:جامعة التبسة /الجزائر**	88
السّياقات الأسلوبية البنيوية في قصيدة الذّكرى العاشرة لفاتح نُوفمبر لمُحمد العيد آل خليفة **عمر عزايز:جامعة الشلف /الجزائر**	101
دهشة التّكرار في (إلياذة الجزائر) _ دراسة أسلوبيّة **صليحة سبقاق :جامعة الجزائر2/ الجزائر**	112
البنى الأسلوبية في الشعر الثوري قصيدة "وتعطلت لغة الكلام"لمفدي زكريا أنموذجا **فاطمة كجعوط : جامعة تيسمسيلت/ الجزائر**	124
الخصائص الأسلوبية في قصيدة "نحن وجميلة" لنازك الملائكة **حورية تومي :جامعة الشلف /الجزائر**	133
البنى الأسلوبية في قصيدة "جزائر ما أشقاك بالجهل" للشاعر مفدي زكريا أنموذجا **فايدي ف ز :جامعة الشلف /الجزائر**	140
الألفاظ الدينية في أناشيد الثورة الوطنية دراسة أسلوبية **مسعودة مرسلي: المركز الجامعي تيسمسيلت**	153

الظواهر الأسلوبية في القصيدة الثورية عند مفدي زكرياء **عقيلة محمدي :جامعة الشلف الجزائر**	164
التمثّلات الأسلوبية التركيبية والدلالية في شعر الثورة الجزائرية عند سليمان العيسى **الطيب نسالي: جامعة الشلف/ الجزائر**	175
البنية الصوتية في قصيدة "منظر تاعس ناعس" لمحمد العيد آل خليفة. **رابحة عداد: جامعة الشلف/ الجزائر**	186
الظواهر الأسلوبية في شعر محمد الطالح باوية قصيدة الثائر أنموذجا **خديجة سربوك: / جامعة الشلف/ الجزائر**	198
شعرية التكرار عند محمد العيد أل خليفة بين الإبلاغ النفعي والإمتاع الفني **بسطي عفاف :المركز الجامعي عين تموشنت/ الجزائر.**	203
جماليات بديع التراكيب في قصيدة محمد الشبوكي "من ملحمة الثورة"–دراسة أسلوبية– **يوسف تقار :جامعة الشلف / الجزائر**	218
البنى الأسلوبية في شعر الثورة الجزائرية " مدونة من الإلياذة الجزائرية "لمفدي زكرياء " أنموذجا. **تاحي بختة: جامعة الشلف /الجزائر**	230
مقاربة أسلوبية لقصيدة "من ملحمة الجزائر" لسليمان العيسى **حياة بعوش: جامعة الشلف/ الجزائر.**	238
البنى الأسلوبية التركيبية في قصيدة الثورة الجزائرية للشاعرالربيع بوشامة **عبد القادر العماري: جامعة الشلف/ الجزائر**	247
البنيات الأسلوبية في الخطاب الشعري عند مفدي زكريا –قصيدة الذبيح الصاعد انموذجا– **حليمي حسين و قورين العربي : جامعة الشلف / الجزائر**	258
البنيات الأسلوبية في قصيدة"وتكلم الرشاش جلّ جلاله " لمفدي زكريا **حسين نجاة :جامعة الشلف / الجزائر**	266
أسلوبية القصيدة الثورية في شعر محمد العيد آل خليفة قصيدة الذكرى العاشرة لفاتح نوفمبر" أنموذجا" **بطيب فاطمة الزهراء، جامعة الشلف / الجزائر**	277
البنيات الأسلوبية في قصيدة صوت جيش التحرير لمحمد العيد آل خليفة **أمال عجال / الجزائر**	288
مستويات و آليات التحليل الأسلوبي للنص الشعري	299

اقترانُ جوابِ الشّرطِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطًا بالفاءِ
The Pairing of Apodosis with ALFAA Letter

إعداد الدّكتور: حصّة بنت زيد بن مبارك الرّشود
جامعة أمّ القرى/ المملكة العربيّة السعوديّة

المُلخّصُ

درسَ هذَا البحثُ–وهو: اقترانُ الجوابِ الصَّالحِ للشّرطِ بالفاءِ – اقترانَ جوابِ الشّرطِ إذَا كانَ فعلًا مضارعًا أوْ ماضيَ اللفظِ دون المعنى بالفاءِ مِن حيثُ: موقفُ النّحويّينَ مِن الآياتِ الواردة في ذلكَ، وتخريجهم لها، وسببُ دخولِ الفاءِ، وحكمُ دخولِهَا، والرَّاجحُ فِي المسألةِ. مهّدتُ لتلكَ المباحثِ بحديثٍ موجزٍ عَن اقترانِ الجوابِ غيرِ الصّالحِ للشّرطِ بالفاءِ. فاستقرأتُ ما استطعتُ من كتبِ النّحوِ، وبعضَ كتبِ إعرابِ القرآنِ، وبعضَ كتبِ التّفسيرِ البيانيّ، ثمَّ استقرأتُ معجمَ الأدواتِ والضّمائرِ، للبحثِ عَن آياتٍ مشابهةٍ لمَا وردَ فِي كتبِ النّحويينَ من جهةٍ، وللبحثِ عَن تراكيبَ تُماثلُ مَا تَصوّرَهُ النّحويّونَ حينَ وجّهوا الآياتِ عَلى إضمارِ مبتدأٍ، وبفضل الله وجدتُ ذلكَ التّركيبَ المتصوّرَ في آيتين من كتاب الله. ولذلكَ رجّحَ البحثُ أنْ تكونَ الفاءُ قدْ اقترنتْ بالجوابِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطاً علامةً علَى أنّ فِي التّركيبِ مضمرًا، يكونُ هذَا المرفوعُ لفظًا أوْ محلًا خبرًا عنهُ؛ لأنَّ هذَا المبتدأَ المضمرَ قدْ ظهرَ فِي هذَا التّركيبِ الشّرطيّ فِي آيتينِ كريمتينِ مِن كتابِ اللهِ. واللهُ أعلمُ!.

الكلماتُ المفتاحيّة: أداة، الشّرط، الجواب، الصالح، اقتران، الفاء، المبتدأ، المضمر، إضمار، التركيب.

Abstract

This research studied: The Pairing of Apodosis with ALFAA Letter – the pairing of apodosis if it was a present or past verb with ALFAA letter regarding the attitude of Grammar scholars about the verses related to this and investigating these verses as well as the reason and ruling of ALFAA letter pairing with apodosis and the correct opinion regarding this matter. I introduced those sections with a brief speech about the pairing of the invalid apodosis with ALFAA letter. I have investigated many books of grammar, books of Quran declension and books of clarifying interpretation (TAFSEER), then I investigated the dictionary of tools and pronouns to search verses similar to what has been mentioned in the books of scholars of grammar as well searching structures resemble what the scholars of grammar had thought when they directed the verses as the ellipsis of the subject. I found this structure in two verses of the wholly Quran. The research proved that ALFFA letter has paired with the valid apodosis which shall be an evidence that the syntax has an ellipsis and that indicative

can be verbally expressed or replaced by predicate because this elliptic subject is obvious in that conditional structure in two verses in the wholly Quran.

Keywords: tool, conditional sentence, apodosis, valid, pairing, ALFAA letter, subject, elliptic, ellipsis, structure.

المقدّمةُ :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسلامُ علَى رسولِ اللهِ ..!

وبعد: مِن أحكامِ بابِ الشّرطِ اقترانُ جوابِ الشّرطِ بالفاءِ، وهذَا الاقترانُ إمّا أنْ يكونَ واجبًا وقدْ تولّى النَّحويّونَ تبيينَ سببَ ذلكَ، واستغرقُوا فِي تحديدِ مواضعِ الاقترانِ ما هُو منشورٌ علَى صفحاتِ أبوابِ الشّرطِ فِي مؤلفاتِهم، وهناكَ اقترانٌ آخرُ وردَ فِي آياتٍ كريمةٍ، اقترنتْ الفاءُ فِيها بالفعلِ المضارعِ، أوْ بالماضِي لفظًا، وسلكَهُ الجمهورُ فِي الاقترانِ الواجبِ وذلكَ بتوجيهِ الآياتِ علَى إضمارِ مبتدأٍ، فتكونُ مِن الجملةِ الاسميّةِ، ولمْ أجدْ مِن النّحويّينَ مِن أولاهَا الاهتمامَ غيرَ مَا ذكرتُ مِن تأويلِها علَى وجهٍ يدخلُها فِي الاقترانِ الواجبِ؛ ولذلكَ سأتناولُ فِي هذَا البحثِ اقترانَ جوابِ الشّرطِ الصَّالحِ أنْ يكونَ شرطًا بالفاءِ، وأسميتُهُ:(اقترانُ الجوابِ الصَّالحِ للشّرطِ بالفاءِ) من حيث: موقفُ النّحويّينَ مِن الآياتِ الواردةِ في ذلكَ، وتخريجُهم لها، وسببُ دخولِ الفاءِ، وحكمُ دخولِهَا، الرَّاجحُ فِي المسألةِ، مهّدتُ لتلكَ المباحثِ بحديثٍ موجزٍ عَن اقترانِ الجوابِ غيرِ الصّالحِ للشّرطِ بالفاء. فاستقرأتُ ما استطعتُ من كتبِ النّحو وبعضَ كتبِ إعرابِ القرآنِ وبخاصةٍ معانيَ القرآنِ للفراءِ، والأخفشِ، والفريدَ فِي إعرابِ القرآنِ المجيدِ، والبحرَ المحيطَ، والدُّرَ المصونَ، وكتبَ التفسيرِ البيانيّ، وأهمُّها الكشافُ، والتّحريرُ والتّنويرُ؛ لعلي أظفرُ بسرٍّ من أسرارِ التّركيبِ، ولكنّهم يدورونَ فِي فَلكِ النَّحويّينَ، ويُردّدونَ اكشافاتِ صاحبِ الكشّافِ، ثمَّ استقرأتُ معجمَ الأدواتِ والضّمائرِ، للبحثِ عَن آياتٍ مشابهةٍ لمَا وردَ فِي كتبِ النّحويينَ من جهةٍ، وللبحثِ عَن تركيبٍ يماثلُ مَا تصوّرَهُ النّحويّونَ حينَ وجّهوا الآياتِ عَلى إضمارِ مبتدأٍ، مِن جهةٍ أخرى؛ لأسوغَ لهم اللجوءَ إلَى الإضمارِ، وبفضلِ اللهِ وجدتُ ذلكَ التّركيبَ المتصوّرَ فِي آيتينِ مِن كتابِ اللهِ. ولذلكَ رجّحَ البحثُ أنْ تكونَ الفاءُ قدْ اقترنتْ بالجوابِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطًا؛ علامةً ورمزًا وإشارةً إلَى أنّ فِي التّركيبِ مضمرًا يكونُ المقترنُ بالفاءِ خبرًا عنه؛ لأنّ هذَا المبتدأَ المضمرَ قدْ ظهرَ فِي هذَا التّركيبِ الشّرطيّ فِي آيتينِ كريمتينِ مِن كتابِ اللهِ. أسألُ اللهَ قبولَهُ ونفعَ العربيّةِ وأهلِهَا بهِ.

اقترانُ الجوابِ الذي لا يصلحُ أنْ يكونَ شرطًا بالفاءِ:

من نافلةِ القولِ أنْ نذكرَ أنّ جوابَ الشَّرطِ إمّا أنْ يكونَ مجزومًا لفظًا أوْ محلًّا، وإمّا أنْ يكونَ مقترنًا بالفاءِ، أمّا المجزومُ لفظًا فَهو المضارعُ مجرّدًا أو منفيًّا بلا أو لمْ، والمجزومُ محلًّا

ماضِي اللفظِ مستقبل المعنَى، وأمّا الّذي بالفاءِ فَمَا كانَ غيرَهُما ممّا سيأتِي بعدَ أسطرٍ.[1] والجوابُ المجزومُ لفظاً أوْ محلاً ما كانَ صالحًا لجعلِهِ شرطًا، وإذا صلحَ للشّرطِ فإنّهُ يخلُو مِن الفاءِ؛ لأنّ له مَعَ مناسبتِهِ لفظًا للشّرطِ تعلّقًا معنويًّا بكلمةِ الشّرطِ؛ لانقلابِه بكلمةِ الشّرطِ إلى المستقبلِ فلمْ يحتجْ إلَى العلاقةِ[2]، وإنْ لمْ يصلُحْ الجوابُ للشّرطِ فإنّ الفاءَ تجبُ فيهِ[3].

ومنطلقُ النَّحويّينَ هُو كلامُ سيبويهِ وشيخِهِ الخليلِ–عليهمَا رحمةُ اللهِ!– فقدْ جاءَ فِي الكتابِ قولُهُ: "واعلمْ أنّهُ لَا يكونُ جوابُ الجزاءِ إلّا بفعلٍ أوْ بالفاءِ، فأمّا الجوابُ بالفعلِ فنحوُ قولِكَ: إنْ تأْتِنِي آتِكَ, وإنْ تضربْ أضربْ، ونحوُ ذلكَ, وأمّا الجوابُ بالفاءِ فقولُكَ: إنْ تأتِنِي فَأنا صاحبُكَ،ولَا يكونُ الجوابُ فِي هذَا الموضعِ بالواوِ، ولَا يكونُ بثمَّ ."[4]وسببُ كونِ الجوابِ بالفعلِ أوْ بالفاءِ؛ لأنَّ الجزاءَ لَا يقعُ إلّا بالفعلِ، وأمّا الفاءُ فلأنّ فيها معنَى الفعلِ[5]، ولأنَّ سبيلَ الجزاءِ أنْ يقعَ بعدَ الشّرطِ، ولا يوجدُ حرفٌ فِي جميعِ حروفِ العطفِ فيهِ هذَا المعنَى غيرُ الفاءِ[6]؛ لِيُعلمَ ارتباطُ الجوابِ بالشّرطِ وتعلّقُ أداتِهِ بِهِ[7]؛ لأنَّ الجزمَ الحاصلَ بهِ الربطُ مفقودٌ.

فالجزاءُ إمّا أنْ يكونَ مجزومًا لفظًا إذَا كانَ مضارعًا, أو محلًّا إذا كانَ فعلًا ماضيَ اللفظ مستقبلَ المعنَى, فإنْ لمْ يكنْ الجوابُ أحدِ الفعلينِ السّابقينِ وجبَ أنْ يقترنَ بالفاءِ, كما قالَ: " اعلمْ أنّهُ لَا يكونُ جوابُ الجزاءِ إلّا بفعلٍ أوْ بالفاءِ."[8] وقدْ فصّلَ النّحاةُ مَا أُجمِلَ فِي عبارةِ سيبويهِ، فقالُوا: الجوابُ الذي يكونُ بالفاءِ وجوبًا هوَ أحدَ هذهِ الأنواعِ: الجملةُ الاسميّةُ, سواءُ صدّرتْ بحرفِ النّفيِ أوْ لَا.والجملةُ الطّلبيّةُ. والجملةُ الشّرطيّةُ. والجملةُ الفعليّةُ المقرونةُ بحرفٍ غيرِ لَمْ ولَا, وهيَ المقرونةُ بقدْ, أوْ حرفِ تنفيسٍ, أوْ المنفيّةُ بلنْ أوْ إنْ أوْ مَا, أوْ الّتي فعلُهَا غيرُ متصرّفٍ, أوْ التّي فعلُهَا ماضٍ لفظًا ومعنًى[9]. والجامعُ بينَ هذهِ الأنواعِ كونُهَا كلُّهَا جملًا مستقلةً يصحُّ ابتداءُ الكلامِ بِهَا، وليستْ كلماتٍ مفردةً تحتاجُ إلَى غيرِهَا لتبنِيَ معَهُ جملةً، فلذلكَ امتنعَ تأثيرُ كلمةِ الشّرطِ فِي لفظِهَا، ومِن ثَمّ امتنعَ الرّبطُ بينهَا وبينَ هذهِ الجملِ، فاحتيجَ إلَى كلمةٍ تربطُ الجزأينِ ببعضٍ، فكانتِ الفاءُ، أوْ مَا هُو بمعناهَا، كإذَا. وخُصّتِ الفاءُ بذلكَ لِمَا فِيهَا مِن معنَى السّببيَّةِ، ولمناسبتِهَا للجزاءِ معنًى؛ لأنَّ معنَى الفاءِ التّعقيبُ بِلا فصلٍ، والجزاءُ متعقّبٌ الشّرطَ[10]. يقولُ ابنُ جنّي: "إنّمَا دخلتِ الفاءُ فِي جوابِ الشّرطِ توصلًا إلَى المجازاةِ بالجملةِ المركبةِ مِن المبتدأِ والخبرِ، أوِ الكلامُ الذي يجوزُ أنْ يُبتدأُ بهِ."[11] ثمّ بيّنَ الفرقَ بينَ التّركيبِ الشّرطيّ المكوّنِ مِن فعلينِ، والتّركيبِ الشّرطيّ الذي جوابُهُ جملةٌ، فقالَ: " وذلكَ أنَّ الشّرطَ والجزاءَ لَا يصحّانِ إلّا بالأفعالِ؛ لأنّهُ إنّما يعقدُ وقوعَ فعلٍ بوقوعِ فعلٍ غيرِهِ وهذَا معنًى لَا يوجدُ فِي الأسماءِ ولَا فِي الحروفِ،...فلمّا لمْ يرتبطِ أولُ الكلامِ بآخرِهِ؛ لأنّ أولَهُ فعلٌ وآخرَهُ اسمانِ، والأسماءُ لَا يعادلُ بهَا الأفعالُ أدخلُوا هناكَ حرفًا يدلُّ علَى أنَّ مَا بعدَهُ مسببٌ عمَّا قبلَهُ لَا معنًى للعطفِ فيهِ فلمْ يجدُوا هذَا المعنَى إلّا فِي الفاءِ وحدَهَا فلذلِكَ اختصُّوهَا مِن بينِ حروفِ العطفِ."[12] ثمّ بيَّنَ حاجةَ أنواعِ

الجملِ الأخرَى الواقعةِ في جوابِ الشّرطِ للفاءِ فقالَ: " ومِن ذلكَ قولُكَ: إنْ يقمْ فاضربْهُ، فالجملةُ التّي هِي: اضربْهُ جملةٌ أمريّةٌ، وكذلكَ: إنْ يقعدْ فلا تضربْهُ، فقولُكَ: لا تضربْهُ، جملةٌ نهييّةٌ، وكلُّ واحدةٍ منهمَا يجوزُ أنْ يبتدأَ بهَا، فتقولُ: اضربْ زيدًا، ولَا تضربْ عمرًا، فلمّا كانَ الابتداءُ بهمَا ممَّا يصحُّ وقوعُهُ فِي الكلامِ احتاجُوا إلَى الفاءِ؛ ليدلُّوا علَى أنّ مثالَي الأمرِ والنّهيِ بعدَهَا ليسَا علَى مَا يعهدُ فِي الكلامِ مِن وجودِهمَا مبتدأينِ غيرِ معقودينِ بمَا قبلهمَا ومِن هنَا أيضًا احتاجُوا إلَى الفاءِ فِي جوابِ الشّرطِ معَ الابتداءِ والخبرِ؛ لأنّ الابتداءَ ممّا يجوزُ أنْ يقعَ أولًا غيرَ مرتبطٍ بمَا قبلَهُ."[13]

اقترانُ الفاءِ بالجوابِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطًا:

مَا سبقَ كانَ فيمَا إذَا لمْ يصلحّ الجوابُ أنْ يكونَ شرطًا، ولكنْ إذَا كانتْ الأداةُ مؤثّرةً فِي لفظِ الفعلِ، أو فِي محلّه فهلْ تقترنُ الفاءُ بهمَا ؟

جاءَ فِي القرآنِ الكريمِ آياتٌ اقترنَ فيها الجوابُ بالفاءِ والجوابُ صالحٌ للشَّرطِ يقبلُ تأثيرَ أداةِ الشّرطِ فيخلّصُ زمنَ المضارعِ إلَى المستقبل، ويقلبُ زمنَ الماضي إليه، مِن هذهِ الآياتِ قولُهُ تعالَى:

1- ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: 112]

2- ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: 13]

3- ﴿إِن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾[البقرة: 282] في قراءة حمزة[14].

4- ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: 95]

5- ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ﴾ [البقرة: 126]

6- ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [النمل: 90]

هذهِ الآياتُ وردتْ فِي كتبِ النحويّينَ، وقدْ أحصيتُ آياتٍ أخرَ، وهي:

1- ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِين تَدْعُونَ﴾ [يونس: 104]

2- ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: 123]

3- ﴿وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الّذينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص:84].

4- ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ [المؤمن:40].

5- ﴿قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾[الأحقاف: 8].

جاءَ جوابُ الشّرطِ فِي الآياتِ الكريمةِ مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بلا، صالحًا أنْ يكونَ شرطًا، قابلًا لتأثيرِ أداةِ الشّرطِ في لفظِهِ، باستثناءِ آيةٍ واحدةٍ، هِي الآيةُ السّادسةُ فِي المجموعةِ الأولَى؛ إذْ جاءَ الجوابُ فيهَا ماضيَ اللفظِ فَهُو يقبلُ تأثيرَ الأداةِ فِي محلّهِ، ومعَ ذلكَ اقترنَ الجواب فيها كلّها بالفاءِ.

فَما حكمُ هذَا الاقترانِ؟ ومَا محلُّ الفعلِ المقترنِ بالفاءِ من الإعرابِ؟ وما موقفُ النّحويّينَ من ذلك؟ وعَلامَ خرّجُوا هذِهِ الآياتِ الكريمةَ ؟ ومَا سِرُّ اقترانِ الفعلِ بالفاءِ؟

لا ريبَ أنَّ المضارعَ بعدَ الفاءِ مرفوعٌ وجوبًا، ولَمْ يردْ فيمَا أعلمُ أنَّهُ جاءَ مجزومًا بعدَ الفاءِ، ورفعُهُ علَى إضمارِ مبتدأٍ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ، فَقَدْ خرّجَ الآياتِ علَى وجوبِ رفعِ الفعلِ علَى أنَّ الجملةَ الفعليَّةَ خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، يقولُ باسطًا القضيَّةَ: " وقالَ: إنْ تأتِنِي فأكرمُكَ، إذَا سكتَّ علَيهِ؛ لأنّهُ جوابٌ؛ وإنّما ارتفعَ لأنّهُ مبنيٌّ علَى مبتدأٍ، ومثلُ ذلكَ قولُهُ عزَّ وجلَّ ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ ومثلُهُ ﴿وَمنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلًا﴾ ومثلُهُ ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾"[15]. مِن هذَا النَّصِّ نستخلصُ أحكامَ هذهِ القضيّةِ عندَ سِيبويهِ وجماهيرِ مَن تبعَهُ فيمَا بعدُ. فمِن الأحكامِ التّي ذكرهَا رحمَهُ اللهُ!:

ـ وجوبُ رفعِ ما بعدَ الفاءِ لفظهُ إن كانَ مضارعًا كَما مثّلَ (فأكرمُك)، وكالآياتِ الّتِي استشهدَ بِهنَّ، ومحلُّهُ إنْ كانَ ماضيًا، وسببُ وجوبِ رفعِ الفعلِ أنّهُ مبنيٌّ علَى مبتدأٍ وليسَ هو الجوابُ بنفسِهِ، فمَا بعدَ الفاءِ خبرٌ لمبتدأٍ مضمرٍ، والمبتدأُ وخبرهُ جوابُ الشّرطِ, فالفاءُ دخلتْ لتمنعَ الأداةَ مِن التّأثيرِ فِي لفظِ الفعلِ وتحولُ بينهما، وتصرفَ بناءِ الأسلوبِ مِن جملةٍ واحدةٍ مكونةٍ مِن الأداةِ وفعلَيْهَا إلَى أسلوبٍ مكوّنٍ مِن جملتينِ، تربطُ بينهمَا الفاءُ، التي دخلتْ علامةً علَى وجودِ مضمرٍ فِي التّركيبِ، وعلى قصدِ المتكلّمِ صرفَ الذّهنِ إلى تركيبٍ جديدٍ، وهذَا الذي ذكرهُ سيبويهِ لخبرتِهِ باللسانِ العربيّ، ولمعرفتِهِ طرائقَ العربِ فِي كلامِهَا، فقدْ استقرَّ عندَهُ أنّ الفاءَ تلزمُ الجوابَ إذا قصدَ المتكلّمُ أمرًا غيرَ المعتادِ، فيزولُ الجزمُ بالسّكونِ أو بحذفِ الحرفِ ويرتفعُ الفعلُ، كَمَا حملَ الكلامَ الذي دخلتْ فيهِ الفاءُ عَلى الكثيرِ المطّردِ ليكونَ الكلامُ علَى نسقٍ واحدٍ وعلَى أساليبِ العربِ, وليسَ بمستغربٍ أنْ يُضمرَ المبتدأَ, فالإضمارُ واللجوءُ للإيجازِ إذَا ظهرَ مرادُ المتكلّمِ ودلَّ المقامُ علَى المضمرِ، وتحدّدَ محلُّهُ وعُرفَ؛ من أساليبِ العربِ المعروفةِ فِي كلامِها. وقدْ وافقَ سيبويهِ فِي وجوبِ رفعِ الجوابِ الذي بعدَ الفاءِ، جماهيرُ النَّحويّينَ مِن بعدِهِ مِن بصريّينَ وكوفيّينَ[16]، فمِن البصريينَ وأتباعِهم: الأخفشُ، والمبردُ، والزّجاجُ، وابنُ السّرّاجِ، والسّيرافيُّ، وابنُ جنّيٍّ، وعبدُ القاهرِ، والصّيمريُّ، والزّمخشريُّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيشَ، وابنُ الحاجبِ، والشّلوبينُ، والمنتجبُ، وابنُ مالكٍ، وشرّاحُ كتبِهِ، والرّضيُّ، والسّيوطيُّ...، كَما وافقوهُ فِي التّخريجِ[17]علَى إضمارِ مبتدأٍ تكونُ الجملةُ الفعليّةُ خبرًا لَهُ. ومِن الكوفيينَ وافقَهُ الفراءُ، فقدْ صرّحَ بوجوبِ رفعِ الفعلِ، في قوله: "والجزاءُ لابدَّ لهُ أنْ يُجابَ بجزمٍ مثلِهِ أو بالفاءِ، فإنْ كانَ مَا بعدَ الفاءِ حرفًا مِن حروفِ الاستئنافِ وكانَ يرفعُ أو ينصبُ أو يجزمُ صلحَ فيهِ إضمارُ الفاءِ، وإنْ كانَ فعلًا أوّلُهُ الياءُ أو التّاءُ أوْ كانَ علَى جهةِ فَعَلَ، أوْ فَعَلُوا، لمْ يصلحْ فيهِ إضمارُ الفاءِ؛ لأنّهُ يُجزَمُ إذَا لمْ تكنْ الفاءُ، ويُرفَعُ إذَا أدخلتَ الفاءَ."[18]ويقولُ: "﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللهُ﴾ فإنْ أدخلتَ الفاءَ فِي

الجوابِ رفعتَ الجوابَ فقلتَ فِي مثلِهِ مِن الكلامِ: أَينمَا تكنْ فآتيْكَ، كذلكَ قولُ اللهِ تباركَ وتعالَى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ﴾"[19]. فيرى أنّ الجوابَ إذَا بُدئَ بأداةٍ تعملُ فِيمَا بعدَها كإنّ وأخواتِها، وحروفِ النّفي غيرِ لَا، ولمْ ...إلخ، فيجبُ إضمارُ الفاءِ؛ لأنَّ مَا بعدَهُنّ يكونُ بحسبِ مَا يقتضينَهُ، وجوابُ الشرطِ يجبُ أنْ يكونَ مجزومًا أو بالفاءِ، أمّا إنْ كانَ الجوابُ مضارعًا غيرَ مقرونٍ بالفاءِ[20]فيجبُ جزمُهُ، وإنْ كانَ المضارعُ مقرونًا بالفاءِ وجبَ رفعُهُ. وهو مذهبُ سيبويهِ كما سبقَ، لكنّهُ لم يصرّحْ فِي هذا النّصِ بجعلِ الجوابِ جملةً بلْ أوجبَ رفعَ الفعلِ فحسبُ. ويقولُ الجرجانيُّ: " لَا يقعُ بعدَ الفاءِ فعلٌ يمكنُ جزمُهُ إلّا علَى إضمارٍ يصرفُهُ عَن الجزمِ، وذلكَ قولُهُ تعالَى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ والتّقديرُ: فهُو لَا يخافُ؛ لِأجلِ أنّكَ لَو لَم تقدّرْ ذلكَ لم يكنْ لَلفاءِ وجهٌ مِن حيثُ إنّهَا تأتِي عندَ امتناعِ الجزمِ وأنتَ لَو قدّرتَ فِي قَولِهِ تعالَى:﴿فَلَا يَخَافُ﴾ أنّهُ ليسَ علَى حذفِ المبتدأِ، نحْوُ: فهُو لَا يخافُ، لكنتَ قدْ أدخلتَ الفاءَ علَى ما يصحُّ جزمُهُ، نحوُ أن تقولَ: فمَن يُؤمنْ بربهِ لَا يخفْ بخسًا، وإذَا كانَ كذلكَ وجبَ أنْ يكونَ لَا يخافُ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، نحوُ: فهُو لَا يخافُ، ليكونَ ممتنعًا مِن الجزمِ "[21]. ويقول الزّمخشريُّ معربًا قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾: "ينتقم خبر مبتدأٍ محذوفٍ تقديره: فهو ينتقم الله منه، ولذلك دخلت الفاء، ونحوه ﴿فَمَنْ يُؤْمِن بِرِبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾"[22]. ويقولُ العكبريُّ: "والجزاءُ يكونُ بالفعلِ المجزومِ ولا يحتاجُ إلَى الفاءِ؛ لأنّ حكمَ الفعلِ المعلّقِ بفعلِ الشّرطِ أنْ يعقبَهُ، فاسْتُغنيَ عَن حرفٍ يدلُّ علَى التّعقيبِ، فإذَا لمْ تجزمْ أوْ جئتَ باسمٍ جئتَ بالفاءِ فِي الجوابِ؛ لتدلَّ علَى التّعقيبِ الذي هُو حكمُ الجزاءِ." [23] فأضمروا المبتدأَ لوجودِ الفاءِ، وهو واجبٌ؛ لِما سبقَ مِن تعليلٍ، وهُو امتناعُ الجزمِ لفظًا؛ لوجودِ الفاءِ. ويقولُ ابنُ الحاجبِ مقتفيًا آثارَ سيبويهِ: " وأمّا المضارعُ المثبتُ فإنْ جعلتَهُ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ تعذّرَ تأثيرُ حرفِ الشّرطِ فيهِ فيتعيّنُ دخولُ الفاءِ فيهِ، وليسَ بالكثيرِ لمَا يلزمُ مِن الإضمارِ لغيرِ حاجةٍ، ومنهُ قراءةُ حمزةَ: ﴿إِنْ تَضلَّ إحداهُما فَتَذْكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ وهُو قليلٌ. وإنْ قدّرتَهُ بنفسِهِ هُو الجوابُ تحقَّقَ تأثيرُ حرفِ الشّرطِ فيهِ للاستقبالِ فيتعيّنُ حذفُ الفاءِ."[24]

فِي هذَا النّصِ –إضافةً– إلَى مَا ذكرَهُ مَن سبقَهُ فِي النّصوصِ السّابقةِ أمرانِ مُهمّانِ، الأولُ: إنّ دخولَ الفاءِ فِي الجوابِ الصّالحِ للشّرطِ ليسَ بالكثيرِ بلْ قليلٌ؛ لمخالفتِهِ أصلًا، وهُو: عدمُ جوازِ الإضمارِ لغيرِ حاجةٍ.

الثّاني: قولُهُ: إنْ جعلتَهُ، أي: " المضارعُ المثبتُ إنْ جعلتَهُ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ تعذّرَ تأثيرُ حرفِ الشّرطِ فيهِ فيتعيّنُ دخولُ الفاءِ فيهِ" كلامٌ جميلٌ جدًّا، فالشأنُ مرتبطٌ بالمتكلّمِ أو الكاتبِ، والسّامعِ، أوْ القارئِ ، فإذَا قدّرَ المتكلّمُ أو الكاتبُ فِي نفسِهِ إرادةَ إضمارِ مبتدأٍ وجبَ عليهِ رفعُ الفعلِ، ومِن جانبِ السّامعِ أو المتلقّي إذَا سمعَ الفعلَ أو رآهُ مقترنًا بالفاءِ، أوْ مرفوعًا فعليهِ أنْ

يتصوّرَ قصدَ المتكلّمِ أوْ الكاتبِ، فيُجري الكلامَ علَى مَا استقرَّ مِن أساليبِ العربيّةِ، فوجودُ الفاءِ يدلُّ علَى الإضمارِ، أمّا إنْ جعلتَ هذَا المقترنَ بالفاءِ هُو الجوابَ لزمكَ حذفُ الفاءِ، أيْ لَا يكونُ جوابًا بنفسِهِ وفيهِ الفاءُ. فقصدِ المتكلّمِ أو الكاتبِ عندَ ابنِ الحاجبِ هو الفيصلُ.

وجعلَ ابنُ مالكٍ اقترانَ الفاءِ بجوابِ الشّرطِ علَى خلافِ الأصلِ؛ لأنّ الأصلَ فِي جوابِ الشّرطِ أنْ يكونَ فعلًا مضارعًا، أوْ ماضيَ اللفظ خاليان من الفاء، فإنْ لمْ يكونا كذلكَ كانَ " الفعلُ خبرَ مبتدأٍ، ولولَا ذلكَ لحُكِمَ بزيادةِ الفاءِ وجزمِ الفعلِ إنْ كانَ مضارعًا؛ لأنّ الفاءَ علَى ذلكَ التّقديرِ زائدةٌ فِي تقديرِ السُّقوطِ. لكنَّ العربَ التزمتْ رفعَ المضارعِ بعدَهَا فَعُلِمَ أنّها غيرُ زائدةٍ، وأنّها داخلةٌ علَى مبتدأٍ مقدّرٍ كمَا تدخلُ علَى مبتدأٍ مصرّحٍ به."[25] وكذلكَ ذهبَ شُرّاحُ الألفيّةِ والتّسهيلِ كابنِ هشامٍ، والمراديّ، وابنِ عقيلٍ، والأشمونيّ، والأزهريّ، والدّمامينيّ[26]، إلى ما ذهبَ إليهِ ابنَ مالك ومَن سبقهُ. يقولُ ابنُ هشامٍ موجّهًا رفعَ المضارعِ في الآيةِ ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾: " وأمّا مَن قرأَ (فَلَا يَخَافُ) بالرّفعِ، فَلَا نَافيةٌ، ولَا النافيةُ تقترنُ بفعلِ الشّرطِ كما بيّنَا، فكانَ مقتضَى الظّاهرِ أنَّ لَا تدخلِ الفاءُ، ولكنَّ هذَا الفعلَ مبنيٌّ علَى مبتدأٍ محذوفٍ والتّقديرُ هو: (فَهُوَ لَا يخافُ) فَالجملةُ اسميّةٌ، وسيأتي أنَّ الجملةَ الاسميّةَ تحتاجُ إلَى الفاءِ أو (إذا)، وكذلكَ يجبُ هذَا التّقديرُ فِي نحوِ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ﴾أيْ: فهُو ينتقمُ للهُ منهُ، ولَولا ذلكَ التّقديرُ لوجبَ الجزمُ وتركُ الفاءِ."[27].

المُخالفونَ:

خالفَ الفارسيُّ فِي حصرِ جوابِ الشّرطِ بِالفعلِ والفاءِ؛ فجعلَ جوابَ الشّرطِ أحدَ ثلاثةِ أشياءَ: الفعلُ، والفاءُ، وإذَا، فقالَ: وجزاءُ الشّرطِ ثلاثةُ أشياءَ: أحدُهَا: الفعلُ،...والآخرُ: الفاءُ، فِي نحوِ: إنْ تأتِنِي فأنتَ مكرمٌ محمولٌ، ... وفِي التّنزيلِ: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ والثّالثُ: إذَا..."[28] كَما جعلَ الفارسيُّ موضعَ الفاءِ ومَا دخلتْ عليهِ جزمًا، مستدلًا بظهورِ جزمِ الفعلِ إذَا حلَّ محلَّ الفاءِ ومَا اقترنَ بهَا، يقولُ: " فموضعُ الفاءِ مَعَ مَا بعدَهُ جزمٌ، وكذلكَ موضعُ إذَا ومَا بعدهَا بدلالةِ أنّهُ لَو وقعَ موضعَ ذلكَ فعلٌ لظهرَ الجزمُ فيهِ، وعلَى هذَا قرأَ بعضُ القُراءِ: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ فجزمَ (يذرْهم) لحملِهِ إيّاهُ علَى موضعِ: فَلَا هَادِيَ لَهِ."[29]ويؤكدُ مذهبَهُ هذَا فِي كتابِهِ الحجّةِ عندَ توجيهِ قراءةِ ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خيرًا فَإن اللهَ شَاكرٌ عليمٌ﴾[30] [البقرة158] يقولُ: " فأمّا الوجهُ الذي يُجعلُ (تَطَوَّعَ) فيهِ فِي موضعِ جزمٍ فَأنْ تُجعلَ (مَنْ) للجزاءِ...، فإذَا جعلتَهُ كذلكَ كانَ فِي موضعِ جزمٍ، وكانتْ الفاءُ معَ مَا بعدَهَا أيضًا في موضعِ جزمٍ؛ لوقوعِها موقعَ الفعلِ المجزومِ الذي هُو جزاءٌ."[31] فجعلَ الفاءَ مَعَ مَا بعدَهَا فِي موضعِ جزمٍ جوابًا للشّرطِ، ولمْ يضمرْ بعدَهَا مبتدأً؛ ليكونَ هُو وخبرُهُ جَوابًا.

وخالفَ فِي وجوبِ رفعِ المضارعِ إذَا اقترنَ بالفاءِ ابنُ عصفورٍ، فجعلَهُ جائزًا لا وجبًا، كما جعلَ الجزمَ كذلك، فقال:" ويجوزُ فِي الجوابِ الجزمُ والرّفعُ إذَا دخلتِ الفاءُ، والرّفعُ إنْ لمْ تدخلِ الفاءُ، فتقولُ: إنْ قامَ زيدٌ فيقمْ عمرٌو، وإنْ قامَ زيدٌ فيقومُ عمرٌو."[32] فالجزمُ علَى جعلِ الفاءِ زائدةً، فكأنَّها غيرُ موجودةٍ فلمْ تحجزِ الأداةَ عَن التَّأثيرِ فِي الفعلِ. والرفعُ علَى جعلِها استئنافًا.

وخالفَ فِي وجوبَ الفاءِ والإضمارِ جماعةٌ مِن النَّحاةِ، مِنهُم: بدرُ الدّينِ بنِ مالكٍ، وابن عقيلٍ، يقولُ ابنُ النّاظم فِي شرحِ الألفيّةِ: "واعلمْ أنّ الجوابَ متَى صحَّ أن يجعلَ شرطًا وذلكَ إذا كانَ ماضيًا متصرّفًا مجردًا عَن قدْ وغيرهَا، أو مضارعًا مجردًا أو منفيًّا بلا أو لم فَالأكثرُ خلوّهُ مِن الفاءِ، ويجوزُ اقترانُهُ بهَا، فإن كانَ مضارعًا رُفعَ، وذلكَ كقولِهِ تعالَى: ﴿إِنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصدقتْ﴾ وقولِهِ تعالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ وقولِهِ ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بخسًا وَلَا رَهَقًا ﴾"[33]. فجعلَ الاقترانَ بالفاءِ جائزًا معَ رفعِ الفعلِ المضارعِ وبقاءِ الماضِي علَى بنائِهِ، ولمْ يُقدّرْ بعدَ الفاءِ مضمرًا, ونسبَ هذا الرأي إلى ابنِ الناظمِ غير واحدٍ من شرّاحِ الألفيّةِ كالمراديّ، وأبي حيّانَ، والأشمونيّ، والأزهريّ[34]. وهذَا الرّأيُ قدْ استهوى أبو حيَّانَ فقالَ: " ولَو قيلَ: ربطُ الجملةِ الشَّرطيَّةِ بالمضارعِ لَهُ طريقانِ، أحدُهُمَا: بجزمِهِ، والآخرُ بالفاءِ ورفعِهِ، لكانَ قولًا."[35]ونقلَه عنهُ المراديُّ [36]ومالَ إليهِ ابنُ عقيلٍ فِي المساعدِ[37]– كَما سيأتِي، وقدْ اعترضَ المراديُّ علَى رأيِ ابنِ النّاظمِ السّابقِ، فذكرَ أنّهُ معترضٌ مِن ثلاثةِ أوجهٍ: " الأولُ: إنّ قولَهُ: " ويجوزُ اقترانُهُ بِهَا " يقتضِي ظاهرُهُ أنّ الفعلَ هُو الجوابُ مَعَ اقترانِهِ بالفاءِ، والتّحقيقُ حينئذٍ أنّ الفعلَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والجوابُ جملةٌ اسميّةٌ...، والثّاني: إنّ ظاهرَ كلامِهِ جوازُ اقترانِ الماضِي بالفاءِ مطلقًا، وليسَ كذلكَ بلِ الماضِي المتصرّفُ المجرّدُ علَى ثلاثةِ أضربٍ: ضربٍ لَا يجوزُ اقترانُهُ بالفاءِ، وهُو ما كانَ مستقبلًا معنَى ولمْ يُقصدْ بهِ وعْدٌ أو وعيدٌ، نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، وضربٌ يجبُ اقترانُهُ بِالفاءِ، وهُو مَا كانَ ماضيًا لفظًا ومعنًى، نحوُ: ﴿إِنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصدقتْ﴾ وقَدْ معَهُ مقدّرةٌ، وضربٌ يجوزُ اقترانُهُ بالفاءِ وهُو مَا كانَ مستقبلًا معنىً وقُصِدَ بهِ وعدٌ أو وعيدٌ، نحوُ: ﴿ومَنْ جَاءَ بِالسَّيّئةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾."[38]

والحقيقةُ إنّ دخولَ الفاءِ في الجوابِ المضارعِ ليسَ واجبًا كما صرّحَ بهِ ابنُ مالكٍ الابنُ ومِن قبلِهِ الأبُ، وصرّحَ بجوازِهِ غيرُ واحدٍ مِن النَّحويّينَ كابنِ الحاجبِ في أحدِ قوليهِ[39]، والرّضيّ، والعلويَّ والأزهريّ[40]، ولم يظهرْ فِي نصوصِ سيبويهِ السّابقةِ أنّ الفاءَ تجبُ فِي المضارعِ جوابًا للشّرطِ، ولكنْ إذا دخلتْ وجبَ عندَهُ شَيئان:

أحدُهُما: رفعُ المضارعِ. والآخرُ: وجوبُ إضمارِ مبتدأٍ تكونُ جملةُ هَذا الفعلِ المرفوعِ خبرًا لهُ, فهذَا ليسَ محلَّ خلافٍ، ولِذلكَ يقولُ ابنُ مالكٍ فِي شرحِ الكافيةِ الشّافيةِ: "أصلُ جوابِ الشّرطِ أن يكونَ فعلاً صالحًا لجعلِهِ شرطًا, فإذَا جاءَ علَى الأصلِ لمْ يحتجْ إلَى فاءٍ يقترنُ بهَا, فإنْ اقترنَ

بهَا فعلَى خلافِ الأصلِ."[41]ولمْ أجدْ مَن صرّحَ بوجوبِ الفاءِ فِي الصّالحِ للشّرطيّةِ إلّا ابنَ الحاجبِ عندَ قصدِ المتكلّمِ إضمارَ المبتدأِ، ولعلَ الصّوابَ عدمُ وجوبِ اقترانِ الفاءِ، فَدخولِ الفاءِ علَى خلافِ الأصلِ، إذْ الأصلُ خلوُّ الجوابِ الصّالحِ للشّرطِ مِنها، وما ذكرَهُ النَّحويّونَ من وجوبِ إضمارِ مبتدأٍ محاولةٌ لتوجيهِ مَا خالفَ الأصلَ، وهُو وجودُ الفاءِ في جوابِ الشّرطِ القابلِ لتأثيرِ الأداةِ في لفظِهِ ومعناهُ.

بقيَ أنْ أشيرَ إلَى أنَّ ابنَ مالكٍ الابنَ قدْ صرّحَ فِي شرحِ التّسهيلِ بما ينفِي عنهُ ما نسبهُ إليهِ المراديُّ فهمًا من نصّهِ، وكذلكَ الأزهريُّ، والأشمونيُّ مِن جعلِ الفعلِ المرفوعِ بعدَ الفاءِ هُو الجوابُ بنفسِهِ دونَ تقديرِ مبتدأٍ مضمرٍ، فقالَ شارحًا نصَّ التَّسهيلِ – فِي الجزءِ الّذي أتمّهُ بعدَ وفاةِ والدِهِ رحمهمَا اللهُ!–: " وينبغي أنْ يكونَ الفعلُ بعدَ هذهِ الفاءِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، ولولَا ذلكَ لحُكِمَ بزيادةِ الفاءِ وجزمِ المضارعِ؛ لأنّها حينَئذٍ فِي تقديرِ السُّقوطِ، لكنَّ العربَ التزمتْ رفعَ المضارعِ بعدَهَا، فَعُلمَ أنّها غيرُ زائدةٍ، وأنّها داخلةٌ علَى مبتدأٍ مقدّرٍ كمَا تدخلُ علَى مبتدأٍ مظهرٍ."[42] فهذا نصُّ كلامِهِ، وبِهِ يُعلمُ أنّهُ لمْ يخالفْ الجمهورَ، وأنّ مَا فِي شرحِ الألفيّةِ رأيٌ سابقٌ لهُ، أو أنّهُ مِن الأصلِ لم يتعرّضْ لإعرابِ محلِّ الفعلِ، وإنَّما أرادَ أنْ يُبيّنَ أنّ المضارعَ بعدَ دخولِ الفاءِ يكونُ مرفوعًا وليسَ مجزومًا؛ لتحصّنِ الفعلِ بالفاءِ مِن تسلّطِ الأداةِ وتأثيرِها فِي لفظِهِ. والله أعلم! .

إذَن هذَا حديثُ النّحويّينَ: أنّ الفعلَ الصّالحَ أنْ يكونَ شرطًا وهو المضارعُ والماضِي لفظًا –الأصلُ ألّا تقترنَ بِهِ الفاءُ لصلاحِ تأثيرِ الأداةِ لفظًا ومعنىً فيهِ الّذي يدلُّ عَلى الارتباطِ بينهُمَا, وأمّا الخلافُ بينَ النَّحويّينَ فوقعَ فِي محلِّ هذَا الفعلِ مِن الإعرابِ، فسيبويهِ –كما سبقَ– وجماهيرُ النَّحويينَ بعدَهُ –كمَا ظهرَ مِن العرضِ السّابقِ لأقوالِ بعضِهم– أنّهُ فِي محلِّ رفعِ خبرِ مبتدأٍ مضمرٍ، وتكونُ هذهِ الجملةُ الاسميّةُ فِي محلِّ جزمِ جوابِ الشّرطِ، في حينِ أنّ أبا عليٍّ الفارسيَّ، جعلَ الفاءَ والفعلَ الذي اقترنتْ بِهِ هما الجوابُ في موضعِ جزمٍ، ويحتملُ هذَا أيضًا كلامَ ابنِ عصفورٍ .

ويظهرُ مِن كلامِ ابنِ مالكٍ أنّ الفعلَ إذا كَانَ ماضيًا لفظًا لَا معنًى لمْ يجزْ دخولُ الفاءِ إلّا فِي وَعْدٍ أو وَعِيدٍ؛ " لأنّهُ إذَا كانَ وَعْدًا أو وعيدًا حَسُنَ أن يُقدّرَ ماضيَ المعنَى فعوملَ معاملةَ الماضِي حقيقةً ."[43] ومثّلَ لِلماضِي حقيقةً بقولِ اللهِ تعالَى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ فهذَا علَى تقديرِ قدْ، أيْ: فَقدْ صَدقَتْ, ومثّلَ لِلماضِي لفظًا لَا معنًى مقرونًا بالفاءِ بقولِهِ تعالَى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾. وأجازَ فِي هذِهِ الآيةِ أنْ تكونَ الفاءُ عاطفةً عطفتْ (كَبَّ) على (جاءَ) والجوابُ مضمرٌ، وتقديرهُ: فيقالُ لَهم هلْ تجزونَ، كَما قالَ تعالَى: ﴿وأمّا الَّذِينَ اسْوَدتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ أيْ يقالُ لهم: أَكفرتُمْ [44].

وذهبَ العلويُّ إلى أنّ الجزاءَ إذَا كانَ فعلًا مضارعًا مثبتًا فالأكثرُ والأعرفُ اقترانُهُ بالفاءِ، نحوُ: إنْ تُكرمْنِي أكرمْكَ، وإنْ تكرمْنِي فَأكرمُكَ، وجعلَ عليهِ قراءةَ حمزةَ: ﴿إنْ تضلَّ إحداهُما فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا﴾ وإنْ كانَ الجزاءُ مضارعًا منفيًّا بِلا كقولِكَ: إنْ تزرني فَلا أزورُكَ، وإنْ تزرْنِي لَا أَزُرْكَ، فحذفُ الفاءِ والجزمُ هَاهُنا هُو الأكثرُ، وجعل منهُ قولهُ تعالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾[45]. ولمْ أجدْ لهُ سلفًا فِي ذلكَ فيمَا اطلعتُ عليهِ، ولعلّهُ تحريفٌ من النّاسخِ؛ لأنّي وجدتُ الكلامَ منقولاً مِن الإيضاحِ في شرحِ المفصلِ لابنِ الحاجبِ بضدهِ، ودونَكَ نصَّ كلامِ ابنِ الحاجبِ: "وأمّا الجائزُ فكلُّ موضعٍ وقعَ فيهِ الجزاءُ مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بِلا، كقولِكَ: إنْ أكرمتِنِي أكرمْكَ، وإنْ أكرمتني فأكرمُكَ، وإنْ أكرمتني لا أكرمْكَ، وإنْ أكرمتني فَلا أكرمُكَ، إلّا أنّ حذفَ الفاءِ أكثرُ، وهُو فِي المثبتِ أولَى."[46]، فالنّصانِ يكادانِ أنْ يكونَا متطابقينِ، إلّا أنّ ابنَ الحاجبِ جعلَ حذفَ الفاءِ مِن هَذينِ (المضارعِ المثبتِ أو المنفيّ بِلا) أكثرَ، وهُو فِي المثبتِ أولَى، أي الحذفُ. واللهُ أعلمُ! .

سرُّ اقترانِ الفاءِ بالجوابِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطًا:

اجتهدَ النّحويّونَ فِي تلمّسِ الحكمةِ مِن اقترانِ الفاءِ بجوابِ الشّرطِ، فمنهُم مَن وضعَ يدَهُ علَى عللٍ قدْ تكونُ عللًا حقيقيّة، وقدْ لا تكونُ، ومهمَا يكنَ فيكفِي أنّ الصّورةَ قدْ شرفتْ بمجيئِهَا فِي كتابِ اللهِ العزيزِ، وحسبُنَا الأخذُ بهَا والبناءُ علَى مِنوالِها، ظهرتْ لنا الحكمةُ أوْ لم تظهرْ، وإتمامًا للفائدةِ عقدتُ الحديثَ عَن هذَا الجانب، وقدِ ابتدأَ سيبويهِ بيانَ الحكمةِ مِن ذلكَ الاقترانِ بعبارةٍ مختصرةٍ دقيقةٍ، بَنَى عليهَا النَّحويّونَ، والبيانيّون مَا التمسوهُ مِن حِكَمٍ، وذلكَ فِي قولِهِ: "فلا بدَّ من رفعِ (فأكرمُكَ) إذا سكتَّ عليه؛ لأنّهُ جوابٌ، وإنّما ارتفعَ لأنّهُ مبنيٌّ على مبتدأٍ."[47] فدخولُ الفاءِ علامةٌ علَى وجودِ مضمرٍ، وإشارةٌ للذهنِ بأنّ التّركيبَ مختلفٌ فينصرفُ عنِ الجزمِ إلَى الرّفعِ. ومِن أوائلِ مَن ذكرَ الحكمةَ مِن هذَا الاقترانِ شارحُ الكتابِ أبو سعيدٍ السّيرافيُّ، فزعمَ أنّ العدولَ عَن أصلِ الجزاءِ وهُو الفعلُ المستقبلُ هو الرغبةُ إلَى المجازاةِ بمَا ينوبُ عنهُ وهُو المبتدأُ والخبرُ، وغيرُهمَا مِن الجملِ التي لَا تقعُ موقعَ الفعلِ المجزومِ ولا تؤثرُ فِي لفظهمَا الأداةُ، ثمّ التمسُوا حرفًا يربطُ الجملتينِ ويدلُّ علَى مَا يدلُّ عليهِ الجزمُ من التّعقيبِ، ويصحُّ وقوعُ الجملةِ بعدَهُ ويكونُ ومَا دخلَ عليهِ في موضعِ الجوابِ فكانتِ الفاءُ التي معناهَا التّرتيبُ والتّعقيبُ[48]. وتقدّمَ تفسيرُ الجرجانيّ لدخولِ الفاءِ، وهو قولهُ: " لَا يقعُ بعدَ الفاءِ فعلٌ يمكنُ جزمُهُ إلّا علَى إضمارٍ يصرفُهُ عَن الجزمِ."[49]؛ لأنّ الفاء تأتِي عندَ امتناعِ الجزمِ، ولا يمتنعُ الجزمُ إلّا إذَا لمْ تباشرِ الأداةُ الفعلَ، وكانَ بينهَا وبينهُ حاجزًا منيعًا، فتعلّق بغيرِ أداةِ الشّرطِ ممّا هُو أقربُ إليهِ منها لفظًا ومحلًّا، والمضمرُ بعدَ الفاءِ لا ريبَ أنّهُ أقربُ مِن أداةِ الشّرطِ، فوجبَ أنْ يكونَ الفعلُ خبرَ مبتدأٍ مضمرٍ. وجعلَ ابنُ جنّيٍّ التّوصلَ إلَى المجازاةِ بالجملِ المركبةِ[50]، علة اقتران الفاء بالفعل .

وتحدّث البيانيّونَ عَن سببَ الاقترانِ حديثًا لم يخرجِ عمّا أصّلَهُ سيبويهِ منْ أنّ العدولَ إلَى الفاءِ كانَ إشارةً إلَى أنّ فِي التّركيبِ مضمرًا مخبرًا عنهُ بالفعلِ المقترنِ بالفاءِ، وكانَ دورُهم هُو توضيحُ سرِّ العدولِ عنِ التّركيبِ الفعليّ المتمثلِ فِي الجزمِ إلَى التّركيبِ الاسميّ المتمثّلِ فِي الرَّفع والإضمارِ، يقولُ الزمخشريُّ مبيّنًا الفائدةَ: " فإنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ فِي رفعِ الفعلِ وتقديرِ مبتدأٍ قبلَهُ حتَّى يقعَ خبرًا لهُ ووجوبِ إدخالِ الفاءِ، وكانَ ذلكَ كلُّهُ مستغنىً عنهُ بأنْ يقالَ: لا يخفْ؟ قلتُ: الفائدةُ فيهِ أنّهُ إذَا فعلَ ذلكَ فكأنّهُ قيلَ: فهُو لا يخافُ، فكانَ دالّاً علَى تحقيقِ أنّ المؤمنَ ناجٍ لَا محالةَ، وأنّهُ هُو المختصُّ بذلكَ دونَ غيرِهِ."[51] وهذَا السّرُّ تردّدَ عندَ الخافقين، كالطاهرِ بنِ عاشورِ فِي غيرِ مَا موضعٍ مِن تفسيرِهِ، وبعضِ المفسرينَ كالمنتجبِ فِي الفريدِ[52]، فمِن حديثِ ابنِ عاشور قولُهُ: " فدخولُ الفاءِ يقعُ فِي كلامِهِمْ علَى خلافِ الغالبِ، والأظهرُ أنّهم يرمونَ بهِ إلَى كونِ جملةِ الجوابِ اسميّةً تقديرًا، فيرمزونَ بالفاءِ إلَى مبتدأٍ محذوفٍ جُعلَ الفعلُ خبرًا عنهُ؛ لقصدِ الدّلالةِ عَلى الاختصاصِ أو التّقوّي، فالتّقديرُ: فَهو ينتقمُ اللهُ منهُ؛ لقصدِ الاختصاصِ للمبالغةِ فِي شدّةِ مَا ينالُهُ حتَّى كأنّهُ لَا ينالُ غيرَهُ، أو لقصدِ التّقوّي، أيْ تأكيدِ حصولِ هذا الانتقامِ."[53] وقالَ عندَ تفسيرِ ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخافُ بَخْساً وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن13] بعدَ أنْ بيّنَ التَّوجيهَ النَّحويَّ: " التَّقديرُ: فَهو لَا يَخافُ؛ ليكونَ دالًّا علَى تحقيقِ سلامتهِ منْ خوفِ البخسِ والرّهقِ، وليدلَّ علَى اختصاصِهِ بذلكَ دونَ غيرِهِ الذي لَا يُؤمنُ بربّهِ."[54] ثُمّ بيّنَ كيفَ دَلَّ التّركيبُ علَى الاختصاصِ، فقالَ: " فتقديرُ المسندِ إليهِ قبلَ الخبرِ الفعليّ يَقتضِي التّخصيصَ تارةً والتّقوّيَ أخُرى، وقدْ يجتمعانِ... واجتمعَا هُنا كَما أشارَ إليهِ فِي (الكشّافَ) بقولِهِ : فكانَ دَالاً علَى تحقيقِ أنّ المؤمنَ ناجٍ لَا محالةَ وأنّهُ هُو المختصُّ بِذلكَ دونَ غيرِهِ ."[55] ثمّ قدّمَ سببًا آخرَ لدخولِ الفاءِ فقالَ: "وقدْ نقولُ: إنّ العدولَ عَن تجريدِ الفعلِ مِن الفاءِ وعَن جزمِهِ لدفعِ إيهامِ أنْ تكونَ (لَا) ناهيةً، فهذَا العدولُ صراحةً فِي إرادةِ الوعدِ دونَ احتمالِ إرادةِ النّهي."[56] ولكنْ هذَا التعليلَ يخصُّ المنفي بِلا، أما المثبتُ فيبقى مفتقرًا إلى علةٍ. وذكري مقالةَ الزّمحشري والطّاهرِ بنِ عاشورٍ، ومَا علّلوا بهِ استئناسًا بالاطلاعِ علَى شيءٍ مِن أسرارِ التّركيبِ.

ويرى السّمينُ الحلبيُّ أنّ السّرَّ غيرُ مَا ذكرَ الزّمخشريُّ، إذْ قالَ بعدَ أنْ ذكرَ تفسيرَ الزّمخشريّ السّابق:" قلتُ: سببُ ذلكَ أنَّ الجملةَ تكونُ اسميةً حينئذٍ، والاسميةُ أدلُّ علَى التّحقيقِ والثبوتِ من الفعليَّةِ ."[57] والظاهرُ أنّ إرادةَ إفادةِ هذهِ المعاني كلّها: التَّحقيقِ وَالثّبوتِ، وقصدِ الدّلالةِ عَلى الاختصاصِ؛ هي سببُ العدولِ عنِ الجزمِ إلَى الرفعِ، والعدولِ إلَى إضمارِ مبتدأٍ، فالرغبةُ فِي الدّلالةِ علَى التَّحقيقِ وَالثّبوتِ هِي سببُ العدولِ عِن الجزمِ الذي يدلُّ عَلى فعليّةِ الجملةِ إلَى الرفعِ الذي يدلُّ علَى اسميّةِ الجملةِ، وسبيلُهُ ودليلُهُ اقترانُ الفعلِ بالفاءِ، لأنّهُ يدلُّ علَى إضمارِ مبتدأٍ، كَما يدلُّ الإضمارُ علَى الاختصاصِ الذي سبيلُهُ تقديرُ المسندِ إليهِ قبلَ الخبرِ

الفعليّ. ولكن هذه الحكمة مشروطة بثبوت الصّورة الأصليّة التي بنى عليها النّحويّون والبيانيّون هذه الحكمة.

وبعدَ هذهِ الحصيلةِ مِن آراءِ النحويين أقولُ: لجوابِ الشّرطِ صورتانِ رئيستانِ:

الصّورةُ الأولَى: أنْ يكونَ الجوابُ مجزومًا لفظًا أو محلًّا، سكونًا أو حذفًا.

والصّورةُ الثّانيةُ: أنْ يكونَ بالفاءِ، أيْ مقرونًا بها.

أمّا الصّورةُ الأولَى فلهَا **شكلانِ، الأولُ:** مجزومُ اللفظِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق1] و**الثّانِي:** مجزومُ المحلِّ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاْ﴾ [الإسراء8].

وأمّا **الصّورةُ الثّانيةُ:**–وهيَ الجوابُ المقترنُ بالفاءِ– فلهَا **حالتَانِ، الأولَى:** وجوبُ اقترانِ جوابِ الشّرطِ بالفاءِ، إذَا لمْ يصلحْ الجوابُ أنْ يكونَ شرطًا –كما سبقَ تفصيلُهُ. و**الثّانيةُ:** جوازُ اقترانِ جوابِ الشّرطِ بالفاءِ وذلكَ إذَا كانَ الجوابُ صالحًا أنْ يكونَ شرطًا، بأنْ كانَ فعلًا مضارعًا مثبتًا أوْ منفيًّا بِلا، أو كانَ فعلًا ماضيَ اللفظِ مستقبلًا معنًى قُصِدَ به وعدٌ أو وعيدٌ، كالآياتِ الكريمةِ الّتي سبقَ ثبتُهَا فِي صدرِ هذَا البحثِ. هذَا مَا صرّحَ بِهِ النّحاةُ. ومَا جعلَهُ الفارسيُّ صورةً ثالثةً لجوابِ الشّرطِ وهُو الجوابُ المقترنُ بإذَا، فذكرَ المحققونَ كابنِ الحاجبِ، وابنِ مالكٍ، والرّضيّ، أنّ إذَا نابتْ عن الفاءِ في بعضِ المواضعِ، فِي الجملةِ الاسميّةِ غيرِ الطلبيّةِ خاصّةً[58]؛ لأنّ وضعَهَا لمفاجأةِ أمرٍ محكومٍ عليهِ بحكمٍ، وهذَا لا يكونُ في الإنشاءِ عامةً، ولا فِي الأمرِ والنّهي[59]، كَما ذكرُوا أنّ قيامَها بالرّبطِ قليلٌ؛ "لثقلِ لفظها، وكون معناها من الجزاءِ أبعدَ مِن معنى الفاءِ، وذَلكَ لتأويلِهِ بأنَّ وجودَ الشّرطِ مفاجئ لوجودِ الجزاءِ ومتهجّمٍ عليهِ"[60]. فهِي إنّما نابتْ عن الفاءِ فِي بعضِ المواضعِ، وهذَا لا يجعلُها قسيمةً لَها.

وَإعرابُ الفعلِ المقترنِ بالفاءِ، فيه مذهبان:

المذهبُ الأوّلُ: إنّ الفعلَ هُو الجوابُ مرفوعٌ لفظًا، مجزومٌ محلاً؛ لوجودِ الفاءِ التي منعتْ تأثيرَ الأداةِ اللفظي، وليسَ علَى إضمارِ مبتدأٍ، وجوابُ الشّرطِ الجملةُ الاسميّةُ للأسبابِ التّاليةِ:

الأولُ: أنّ الإضمارَ خلافُ الأصلِ، فاللجوءُ إلَى تقديرِ مبتدأٍ مضمرٍ تكلُّفٌ أولَى منهُ تركُهُ والإعراضُ عنهُ، ويغنِي عنهُ الحملُ علَى الظّاهرِ، فيكونُ جوابُ الشّرطِ الفعلَ مَعَ الفاءِ، وَلا يكونُ ثمّةَ إضمارٌ وتكلُّفُ تقديرٍ، وبخاصّةٍ أنّ هناكَ تراكيبَ يستحيلُ معهَا إضمارُ المبتدأِ، كقولِ الرّضيّ: إنْ غبتَ فيموتُ زيدٌ؛ إذْ لا يمكنُ تقديرُ مبتدأٍ هُنَا، وقُصَارَى الأمرِ أنّ الفاءَ حينَ دخلتْ امتنعَ الجزمُ لفظًا؛ لكونِ الفاءِ حجزتْ الأداةَ عَن التّأثيرِ فِي لفظِ الفعلِ، بدليلِ أنّهَا لو سقطتْ لعادَ تأثيرُ الأداةِ فِي اللفظِ، فَما لمْ يظهرْ فيهِ المبتدأُ فَلا ضرورةَ لتقديرِهِ، ولدليلٍ آخرَ ذكرَهُ الفارسيُّ، وهو جزمُ الفعلِ المعطوفِ علَى محلّ المقترنِ بالفاءِ، وهذَا دليلٌ على أنّ المضارعَ مرفوعُ اللفظِ مجزومُ المحلِّ، كمَا فِي قولِه تعالَى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وِيَذَرْهُمْ﴾[الأعراف186] .

الثّاني: أنّ عدمَ الإضمارِ لَا يترتّبُ عليهِ محذورٌ معنويٌّ أو صناعيٌّ، فدخولُ الفاءِ واقترانُها بالصّالحِ للشّرط تأكيدٌ لارتباطِ أداةِ الشّرطِ بالجوابِ وتأكيدٌ لصرفِ الزّمنِ للاستقبالِ؛ لأنّهُ بدونِ الفاءِ قدْ تخلّصَ للاستقبالِ بواسطةِ أداةِ الشّرطِ، فوجودُهَا ليسَ لقلب الزّمنِ، فلمْ يبقَ إلّا تأكيدُ معنَى الأداةِ؛ لأنّ الفعلَ–وهوَ صالحٌ–قدْ انصرفَ بالأداةِ، وليسَ كمثلِ الجوابِ غيرِ الصّالحِ للشّرطِ حيثُ تكونُ الفاءُ هيَ المخلّصةَ إلَى الاستقبالِ. كمَا لا يترتّبُ عليهِ محذورٌ صناعيٌّ، بلْ سيكونُ موافقًا للأصولِ النَّحويّة، وهوَ تركُ تقديرِ مضمرٍ، فعدمُ التّقديرِ أولَى مِن التّقديرِ .

الثّالثُ: أنّ بعضَ النَّحويّين كأبِي عليٍّ الفارسيّ قدْ ذهبَ إليهِ، وسبقَ ثبتُ ذلكَ فِي نصيْهِ المتقدمينِ، وكأبِي حيَّانَ الذي أيّدَ هذَا الرّأيَ، ونسبَهُ إليهِ تلميذُهُ المراديُّ، ومالَ إليهِ ابنُ عقيلٍ، والرَّضيُّ، والعلويُّ، ويحتملُهُ ظاهرُ نصِّ الفراءِ. فقالَ أبُو حيَّانَ فِي الارتشاف: "ولَو قيلَ: ربطُ الجملةِ الشَّرطيَّةِ بالمضارعِ لَهُ طريقانِ، أحدُهُمَا: بجزمِهِ، والآخرُ بالفاءِ ورفعِهِ، لكانَ قولًا."[61]

وصرّحَ بهِ ابنُ عقيلٍ فِي المساعدِ، فقالَ: " وإنّما رفعَ؛ لأنّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أيْ فهوَ ينتقمُ، فهوَ لَا يخافُ، هكذَا قالُوا، ويمكنُ جعلُ الفاءِ رابطةً كهِيَ فِي الجملةِ الاسميّةِ ولَا حذفَ، بلْ المقترنُ بالفاءِ هُو الجوابُ."[62]

ويكادُ ينطق بهِ الرَّضيُّ فِي قولِهِ رادًّا علَى مَنْ زَعْمِ أنّ مذهبَ سيبويهِ فِي تقديرِ المبتدأِ أَقيسُ؛ لأنّ المضارعَ صالحٌ للجزاءِ بنفسِهِ، فلَولا أنّهُ خبرُ المبتدأِ لمْ تدخلْ عليهِ الفاءُ: "وعلَى ما ذكرْنَا مِن تعليلِ دخولِ الفاءِ فِي مثبتِ المضارعِ يسقطُ التّوجيهُ للأقيسيّةِ، وإنْ ثبتَ نحوُ قولكِ: إنْ غِبتَ فيموتُ زيدٌ، لَمْ يَكنْ لمذهبِ سيبويهِ وجهٌ؛ إذْ لَا يمكنُ فِي مثلِهِ تقديرُ مبتدأٍ إلّا ضميرُ الشّأنِ..."[63]، ومثلُ هذَا التّركيبِ فِي عدمِ تقديرِ مبتدأٍ إلّا ضميرَ الشّأنِ قراءةُ حمزةَ ﴿ إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[64] وقولُك: إنْ يستقمْ المربّي علَى أمرِ اللهِ فيستقيمُ النشءُ ويفلحونَ.

الرابع: أنّ رفعَ الجوابِ قدْ وردَ فِي بعضِ الشَّواهدِ مَعَ حذفِ الفاءِ وقَبِلَهُ النَّحويّونَ، بلْ جعلُوا رفعَ الجوابِ إذَا كانَ الشَّرطُ ماضيًا ولمْ يظهرْ للأداةِ عملٌ فيهِ؛ حسنًا، كَما وردَ فِي غيرِ مضيِّ الشّرطِ وأَوّلَهَا النَّحويّونَ، أوْ حملُوهَا علَى الشُّذوذِ، وهَذهِ الشَّواهدُ تُرشّحُ مجيءَ الجوابِ مرفوعًا غيرَ مجزومِ اللفظِ، كما ترشّحُ أنّ جوابَ الشرطِ ليسَ بواجبِ الجزمِ بلْ– واللهُ أعلمُ!–ترشّحُ أنَ الجوابَ جائزُ الجزمِ، فلا غرابةَ أنْ يكونَ هذَا الجوابُ المقترنُ بالفاءِ الصّالحِ للشّرطيّةِ مرفوعًا؛ لوجودِ الفاءِ الّتي حالتْ بينَهُ وبينَ تأثيرِ الأداةِ اللفظي. واللهُ أعلمُ!

المذهب الثّاني: أنّ المضارعَ مرفوعٌ؛ لتجرّدِهِ مِن النّاصبِ والجازمِ، والجملةُ الفعليّةُ فِي محلِّ رفعِ خبرٍ لمبتدأٍ مضمرٍ بعدَ الفاءِ، والجملةُ الاسميّةُ مِن المبتدأِ المضمرِ وخبرِه الجملةِ الفعليّةِ جوابُ الشّرطِ فِي محلِّ جزمٍ .

التّرجيحُ:

الراجحُ واللهُ أعلمُ! المذهبُ الثّانِي؛ لأنّ هذَا المبتدأَ المضمرَ قدْ ظهرَ فِي هذَا التّركيبِ الشّرطيّ . فقدْ وفقنِي اللهُ! فاستقرأتُ الآياتِ الّتي اقترنَ فيهَا جوابُ الشّرطِ الجازمِ بالفاءِ فِي معجمِ الأدواتِ والضّمائرِ[65] فوجدتُ آيتين، الآيةُ الأولى تمثّلُ التّركيبَ الشّرطيَّ الذي افترضهُ النَّحويّون والمكوَّنُ مِن :

أداةِ الشّرطِ الجازمةِ + فعلِ الشّرطِ + الفاءِ + مبتدأ (ضمير منفصل) + الفعلِ المضارعِ .

والآيةُ هيَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا أَنفَقْتُمْ مّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ﴾ [سبأ39].

والآيةُ الأخرى تمثّلُ التّركيبَ الشّرطيَّ الذي أداةُ الشّرطِ فيهِ غيرُ جازمةٍ، والمكوَّنُ مِن:

أداةِ الشّرطِ غيرِ الجازمةِ + فعلِ الشّرطِ + الفاءِ + مبتدأ (ضمير منفصل) + الفعلِ المضارعِ.

والآيةُ هيَ قولُهُ تعالَى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِيْنِ﴾ [الشّعراء80]

فظهرَ المبتدأُ المضمرُ، فحقَّ لنَا أنْ نحملَ ما لمْ يُذكرْ فيهِ المبتدأُ علَى مَا ذُكرَ فيهِ، لِيكونَ الأسلوبُ القرآنيُّ الكريمُ علَى نسَقٍ واحدٍ. واللهُ أعلمُ! .

الخاتمةُ

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا، والصّلاةُ والسّلامُ علَى خيرِ خلقهِ!

وبعدُ: فهذهِ خلاصةُ مَا وصلَ إليهِ هذا البحثُ من نتائجَ، أقدّمُها بينَ يدي القارئِ الكريمِ :

1ـ يجوزُ اقترانُ الجوابِ الصّالحِ للشّرطِ بالفاءِ قليلًا، علَى خلافِ الأصلِ كَما صرّحَ النّحويّونَ أغلبُهمْ بذلكَ، وكَما دلَّ الاستعمالُ القرآنيُّ الكريمُ، إذْ الواردُ منهُ قليلٌ، فقدْ ذكرَ النَّحويّونَ ستةَ شواهدَ قرآنيّةٍ، أضفتُ إليهَا خمسةً، استقراءً مِن معجمِ المصطلحاتِ والضّمائرِ فِي القرآنِ، ولمْ يقعْ فِي يدي نصًّا آخرَ مِن كلامِ العربِ وشعرِهم.

2ـ إذَا اقترنَ الجوابُ الصّالحُ للشّرطِ بالفاءِ وجبَ أمرانِ عندَ جماهيرِ النَّحويّينَ:

الأولُ: وجوبُ رفعِ الفعلِ المضارعِ.

الثّاني: وجوبُ إضمارِ مبتدأٍ تكونُ الجملةُ الفعليّةُ خبرًا لهُ، والجملةُ الاسميّةُ هِي جوابُ الشّرطِ.

وخالفَ فِي الأولِ ابنُ عصفورٍ فأجازَ رفعَ الفعلِ وأجازَ جزمَهُ. وخالفَ فِي الثّاني وهو جوبُ إضمارِ مبتدأٍ الفارسيُّ، ورجّحَهُ ابنُ عقيلٍ والرّضيّ، ومالَ إليهِ أبو حيّانَ.

3. بَدا لِي مِن البحثِ– ولمْ أتيقنْ– أنّ جزمَ الجوابَ الصّالحَ للشّرطِ **جائزٌ** وهُو الغالبُ، ولكنّهُ ليسَ واجبًا، إذْ يجوزُ قليلًا رفعُ الجوابِ ولكنَّ إثباتَ هذَا الحكمِ يحتاجُ إلَى مزيدِ بحثٍ، لعلَّ اللهَ

يأذنَ لِي بذلكَ، كَما أحثُّ المختصينَ بالنظرِ فِي الموضوعِ وبحثِهِ، فرُبّمَا وصلتِ الأبحاثُ إلَى حكمٍ جديدٍ.

4ـ ذكرَ النَّحويّونَ أن الحكمةَ مِن اقترانِ الفاءِ بالجوابِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطًا هيَ: صرفُ الذّهنِ إلَى أنّ الجوابَ جملةٌ اسميّةٌ تقديراً، فوجودُ الفاءِ يرمزُ إلَى مبتدأٍ مضمرٍ تكونُ الجملةُ الفعليّةُ خبراً عنهُ، ولولَا هذَا الغرضُ لمَا صحَّ دخولُ الفاءِ علَى الجوابِ ومنعُهُ مِن الجزمِ الذّي هو حكمُهُ فِي الغالبِ مِن الاستعمالِ العربيّ. وعليهِ بَنى البيانيّونَ أنّ الغرضَ مِن تقديرِ المبتدأِ المخبرِ عنهُ بالجملةِ الفعليّةِ هُو إفادةُ الاختصاصِ .

ومعَ ميلِي إلَى مَا ذكرَهُ البيانيّونَ إلّا أنَّ النفسَ ينازعُها بلْ يصرفُهَا عنهُ أنَّ قصدَ الاختصاصِ يقتضِي أنْ يذكرَ مَن يرادُ إثباتُ اختصاصِهِ بالحكمِ لَا أن يُضمرَ.

5ـ الرّاجحُ واللهُ أعلمُ! أنّ الفاءَ اقترنتْ بالجوابِ الصّالحِ أنْ يكونَ شرطاً علامةً ورمزًا وإشارةً إلَى أنّ فِي التّركيبِ مضمرًا، يكونُ هذَا المرفوعَ لفظًا أوْ محلًا خبرًا عنهُ؛ لأنّ هذَا المبتدأَ المضمرَ قدْ ظهرَ فِي هذَا التّركيبِ الشّرطيّ في آيتينِ كريمتينِ مِن كتابِ اللهِ.

المراجع والمصادر

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان:

– الإيضاح في شرح المفصل، تح.د.موسى العليلي، مط العاني وزارة الاوقاف احياء التراث الاسلامي

–شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحق. مخيمر،الناشر: مكتبة نزار الباز، مكة.ط:1 1418هـ–1997م.

ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

ابن جني، أبو الفتح ، سرّ صناعة الإعراب، تحق. حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط 1 1405هـ 1985م .

ابن عاشور، محمد الطاهر،تفسير التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، ط 1، 1420هـ 2000م.

ابن عصفور، علي، شرح جمل الزجاجي،تحق. أبو جناح، مكتبة الفيصلية،مكة المكرمة.

ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحق.بركات،مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى،1405هـ

ابن مالك، بدر الدين،شرح ألفية، انتشارات خسرو، طهران.

ابن مالك، جمال الدين:

- شرح التسهيل،تحق.السيّد وزميله،هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح الكافية الشافية،تحق.هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى ط1.

ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري:

- شرح شذور الذهب، تح. :محمد محيي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي.
- أوضح المسالك، تح. :محمد محيي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي.

ابن يعيش، يعيش،شرح المفصل، عالم الكتب،بيروت.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن ، تحق. فائز فارس، ط1 ، 1400هـ 1979م .

الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح،تحق.عيون السود،دار الكتب العلمية،بيروت ، توزيع مكتبة الباز، ط2 ، 2006م.

الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف،تحق. عبد الحميد، ، بدون طبعة، ولا تاريخ.

الأندلسي، أبو حيان:

- ارتشاف الضّرب، تحق. مصطفى النماس،ط الأولى 1404هـ 1984م.
- البحر المحيط،تحق.عبد الموجود وزملاؤه،دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ، 1413 هـ-1993م.

البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب،تحق.هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م .

الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد،تح. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

الدّماميني، بدر الدين، المنهل الصافي في شرح الوافي،تحق.مطر،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 2008م.

الدمياطي، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، بدون تاريخ، بدون طبعة.

الرضي، الاستربادي،شرح الكافية،تحق. عمر ج1 منشورات جامعة بنغازي .

الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن و إعرابه، تحق.شلبي، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1408هـ- 1988م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود:

- المفصل، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط1.
- الكشاف عن حقائق التنزيل، دار الفكر، ط 1، 1397هـ 1977م .

سيبويه، عمروبن قنبر، الكتاب، المحقق: هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408 هـ - 1988.

السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحق. أحمد مهدلي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، 2008م.

السيوطي، جلال الدين ، همع الهوامع، تحق. عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط 1 ، 1400هـ 1980م.

الشاطبي، أبو إسحاق،المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج1، تحق.العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى،ط1، 1428هـ-2007م .

الشّلوبين، أبو علي،شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحق.تركي العتيبي، مكتبة الرشد، ط1 ، 1413هـ-1993م.

الصبّان، محمد بن علي، بحاشية الصبان على شرح الأشموني، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، بدون تاريخ، بدون طبعة.

الصيمري، عبدالله بن علي،التبصرة والتذكرة، تحق. علي الدين،مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط1، 1402هـ-1982م.

ظفر، جميل بن أحمد، النحو القرآني قواعد وشواهد، مطابع الصفا، ط 1، 1408هـ 1988م .

العكبري، أبو البقاء:

- اللباب في علل البناء والإعراب، تحق. غازي طليمات، دار الفكر بيروت ط.1،1419هـ 1995 م.
- التبيان في إعراب القرآن، تحق.البجاوي، مط عيسى البابي الحلبي.

العلوي، يحيى بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحق. هادي ناجي، مكتبة الرشد، ط1 1430هـ 2009م.

عمايرة، إسماعيل، المعجم المفهرس للأدوات والضمائر،مؤسسة الرسالة،ط4، 1418هـ-1998م.

الفارسيّ، أبوعلي، الإيضاح العضدي، تحق. فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2، 1408هـ- 1988م .

الفراء، أبو زكريا، معاني القران، تحق. أحمد نجاتي، زميله، ط. 2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980.

المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحق. عضيمة، عالم الكتب –بيروت.

المرادي، بدر الدين بن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في شرح الألفية، تح أحمد يوسف، رسالة دكتوراه.

النجار، محمد ، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

الهمدان، المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحق. النمر وزملاؤه، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1411هـ

مراجع إلكترونية:

المكتبة الشاملة: shttp://shamela.ws

[1] شرح التسهيل 4/ 76، شرح الكافية للرضي 4/ 111 . شرح التصريح 2/404 .

[2] شرح الكافية للرضي 112-4/111

[3] ينظر على سبيل المثال: الكتاب 3/63، معاني القران للفراء1/475–476, المقتضب 2/49,59,الأصول 2/164, سرّ صناعة الإعراب 253– 254، المتقصد104,شرح المفصل9/2 , شرح المقدمة الجزولية2/524 , شرح المقدمة الكافية 3/883 , شرح التسهيل 4/76 , شرح الكافية للرضي 4/111 , الارتشاف810 .

[4] الكتاب 3/63 .

[5] المقتضب 2/48 .

[6] سرّ صناعة الإعراب: 252.

[7] شرح التسهيل 4/76.

[8] الكتاب 3/63 .

[9] ينظر: شرح التسهيل 4/76 , شرح الكافية 4/110 , النحو القرآني قواعد وشواهد 66.

[10] شرح المفصل 9/2 ، شرح التصريح 2/405 ، شرح الرضي 4/110

[11] سرّ صناعة الإعراب 1/254 .

[12] السابق.

[13] السابق 1/254 .

[14] اتحاف فضلاء البشر في القراءات 166،معاني القرآن للفراء1/ 184،معاني القرآن وإعرابه للزجاج1/364 .

[15] الكتاب 3/69 .

[16] ينظر: معاني القران للفراء1/475– 476, معاني القران للأخفش 1/ 148–147،المقتضب 2/49,59
,
الأصول2/158،160،شرحالكتاب3/222،266,المتقصد104،التبصرة1/409،الكشاف1/310،403،645,شرح المفصل 9/2،شرح المقدمة الجزولية 2/524,الفريد في إعراب القرآن المجيد1/526،شرح المقدمة الكافية 3/883, شرح التسهيل 4/76 ,شرح الرضي 4/111 ,الارتشاف 810، الهمع4 / 329.

[17] المراجع السابقة .

[18] معاني القرآن للفراء 1 / 475 – 476 .

[19] السابق 1 /86 ، و2/ 51، 241.

[20] السابق 1 / 475 .

[21] المقتصد 2/ 1099

[22] الكشاف 1 / 645، وينظر 403 من الجزء نفسه.

[23] اللباب في علل البناء والإعراب 2/ 58 .

[24] شرح المقدمة الكافية885–3/884 .

[25] شرح الكافية الشافية 3/1594 –1595 ، وينظر شرح التسهيل 4/79.

[26] أوضح المسالك4/192– 194,شرح شذور الذهب341،توضيح المقاصد والمسالك 4/250،المساعد 3/152،شرح الأشموني 4/ 21، 22، شرح التصريح 2/404 ،شرح المنهل الصافي3/328 – 329 .

[27] شرح شذور الذهب 341 .

[28] الإيضاح العضدي1/330.

[29] السابق 1/ 331 .

[30] قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو وابن عامر، ينظر البحر 1 / 632 .

[31]الحجة في علل القراءات السّبع 2/ 189.

[32] شرح الجمل1 / 198.

[33] . شرح الألفية لابن مالك الابن 270 .

[34] توضيح المقاصد 4/250،الارتشاف2/557، الأشموني بحاشية الصبان4/21،22،شرح التصريح2/ 404 .

[35] ارتشاف الضرب2/ 557

[36] توضيح المقاصد 4/250

[37] 3/150 .

[38] توضيح المقاصد 4/250 – 251 .

[39] شرح المقدمة الكافية3 / 884.

[40]ينظر الإيضاح في شرح المفصل2 / 244، وشرح الكافية للرضي4/ 112 ، المنهاج في شرح جمل الزجاج للعلوي 1/683 – شرح التصريح 2/404, ضياء السّالك 4/ 49–48 .

[41] 3/1594 .

[42] شرح التسهيل 4/ 79.

[43] السابق 3/ 1595

[44] 1595-1596،وينظر: توضيح المقاصد4/249 – 250 ،ضياء السالك إلى أوضح المسالك-4/48 . 49

[45] المنهاج في شرح جمل الزجاج 683-1/682 .

[46] الإيضاح في شرح المفصل2 / 244.

[47] الكتاب3/69 .

[48] شرح كتاب سيبويه 3/ 264

[49] المقتصد:1040 .

[50] سرّ صناعة الإعراب 1/ 254 .

[51] الكشاف 4/ 169. وينظر تفسير البيضاوي5 / 399 .

[52] الفريد في إعراب القرآن المجيد 4/545 .

[53] التحرير والتنوير5 / 218 ، وينظر: 219، و29/ 218، 219.

[54] السابق29/ 219-218

[55] السابق 29 / 219 .

[56] السابق

[57] الدر المصون 5612، مرجع إلكتروني من الشاملة.

[58] الإيضاح في شرح المفصل2/248- 249 ، شرح الكافية الشافية3 / 1598 ، التسهيل 238، شرح الرضي 4/ 110 ، المساعد 3/ 161، المنهل الصافي2/ 331، الهمع4 / 328 .

[59] الإيضاح في شرح المفصل2/ 249 .

[60] شرح الرضي 4/ 110 .

[61] 2/ 557، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك 4/250 .

[62] المساعد 3/152

[63] شرح الكافية 4/112-113 .

[64] الارتشاف 2/ 556 .

[65] 278 - 331